

Distr.: General
23 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٩٥ (ك) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير بيانا بالتطورات الجديدة والمساعدة التي قدمتها الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية إلى منغوليا منذ صدور التقرير السابق بشأن هذا الموضوع (A/65/136). ويصادف عام ٢٠١٢ الذكرى العشرين للخطاب الذي أدلى به رئيس منغوليا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أمام الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، والذي أعلن فيه أن منغوليا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولا تزال منغوليا تلقى اعترافا دوليا بمركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وتدعم أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي الأخرى. وواصلت منغوليا السعي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وشرعت في هذا الصدد في إجراء مناقشات مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وهي الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إبرام صك قانوني.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090812 070812 12-43399 (A)



وتلقت حكومة منغوليا وشعبها مساعدات من مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبنك الدولي.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية
٩	ثالثا - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي
٢١	رابعا - خاتمة

أولاً - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٦٥ المعنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا، وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وحُرمة حدودها، واستقلال سياستها الخارجية، وأمنها الاقتصادي، وتوازنها الإيكولوجي، وكذلك مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام وإلى هيئات الأمم المتحدة المعنية مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا في اتخاذ التدابير اللازمة المذكورة أعلاه. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إليها في دورتها السابعة والستين عن تنفيذ القرار. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب، وهو يستند إلى المدخلات المقدمة من الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة ومنغوليا.

٢ - ويصادف عام ٢٠١٢ الذكرى العشرين للخطاب الذي أدلى به رئيس منغوليا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أمام الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، والذي أعلن فيه أن منغوليا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ثانياً - الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

٣ - وواصلت منغوليا بذل جهودها الحثيثة من أجل الحصول على الاعتراف الدولي بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وإضفاء الطابع المؤسسي على مركزها هذا من خلال العمل على إبرام صك قانوني بشأن مركزها مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وشملت المشاورات الأولية البلدين المجاورين لمنغوليا مباشرة، وهما الصين والاتحاد الروسي. بيد أنه جرى توسيع نطاق المناقشات اللاحقة بشأن إبرام صك قانوني واحد لتشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية الثلاث الأخرى، وهي فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - وأكد الأمين العام من جديد في الاجتماعين اللذين عقدهما مع رئيس منغوليا ورئيس وزرائها، دعم الأمم المتحدة للاعتراف بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه.

٥ - وتابعت منغوليا العمل من أجل الحصول على الاعتراف الدولي بمركزها من خلال ما يلي:

(أ) في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التقى ممثلو منغوليا بممثلي الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لدعم وتعزيز مركز منغوليا

كدولة خالية من الأسلحة النووية، وبوجه خاص لعرض مشروع المعاهدة المتعلقة بمركز البلد كمنطقة خالية من الأسلحة النووية والبروتوكول الملحق بها (٢٠٠٧) على ممثلي كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية للنظر فيه. وبعد مشاورات إضافية في عام ٢٠١١ و ٢٠١٢، اتفقت منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على بحث المسألة في اجتماع مشترك خاص؛

(ب) وفي الاجتماع المشترك، المعقود في أيار/مايو ٢٠١٢، خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، عرضت منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مواقف كل منها، وبحث الشكل والمحتوى المحتملين للضمانات الأمنية الإضافية. وقررت استئناف المشاورات في أواخر عام ٢٠١٢.

٦ - وظلت منغوليا تتلقى الاعتراف الدولي بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، لا سيما من خلال البلاغات والاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف:

(أ) بلاغ مشترك صادر عن منغوليا والاتحاد الروسي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ يتعلق بنتائج الحوار بين رئيسي الحكومتين أعرب فيه الجانب الروسي عن استعداداه لأن يواصل، إلى جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية الأخرى، المفاوضات مع منغوليا بشأن مسألة إضفاء الطابع المؤسسي على مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي بيان مشترك مؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، وبمناسبة زيارة رئيس منغوليا إلى الاتحاد الروسي، أكد البلدان أن الجانب الروسي، بالإضافة إلى بقية أعضاء الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، مستعدة لمواصلة بحث اقتراح منغوليا بمواصلة تعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية؛

(ب) بيان مشترك مؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ صادر عن منغوليا والولايات المتحدة، بمناسبة زيارة رئيس منغوليا إلى الولايات المتحدة، أشار إلى أن الولايات المتحدة تعترف بالمبادرة النووية في منغوليا وتدعمها، كما رحب بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية؛

(ج) بيان مشترك مؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ صادر عن الصين ومنغوليا، بمناسبة إنشاء شراكة استراتيجية بين البلدين، أشار إلى أن الجانب الروسي يؤكد دعمه للجانب المنغولي من أجل تأمين مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وكذلك أمنها الوطني ومصالحها المشروعة؛

(د) إعلان القمة الثالثة للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، المعقود في اسطنبول في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الذي دعم مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية بوصفه مساهمة في تعزيز تدابير الأمن وبناء الثقة في المنطقة. وأعيد تأكيد ذلك في الاجتماع السادس للفريق العامل الخاص ولجنة كبار المسؤولين التابعة للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، المعقود في اسطنبول في الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، مع الدعوة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركز منغوليا؛

(هـ) وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، شاركت منغوليا، في فيينا، في تنظيم الاجتماع التحذيري الأول في المؤتمر الثالث للدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية؛

(و) الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري السادس عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في بالي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، التي أشارت إلى أن "إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية [...] وكذلك مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية خطوات إيجابية وتدابير هامة نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في العالم". وأعرب الوزراء عن دعمهم للتدابير التي اتخذتها منغوليا من أجل تعزيز مركزها. ورحبوا بوجه خاص بمحادثات منغوليا مع جارتها من أجل إبرام صك دولي يضفي الطابع المؤسسي على مركزها؛

(ز) قدمت مجموعة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير المنحازة ورقة عمل (NBT/CONF.2015/PC.I/WP.28) في الجلسة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. وأشارت الورقة إلى أن المجموعة ترى أن تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية سيشكل خطوة هامة من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار في المنطقة.

٧ - وواصلت منغوليا العمل من أجل التعزيز المعياري لمركزها وتنفيذه:

(أ) في عام ٢٠٠٩، أنشأ رئيس منغوليا فريقاً عاملاً لصياغة مفهوم جديد للأمن الوطني في منغوليا. وتناول هذا المفهوم، الذي اعتمده البرلمان في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ القضايا الأمنية المتعلقة بالأمن الوجودي، والأمن الاقتصادي، والأمن الداخلي، والأمن البشري، والأمن البيئي، والأمن المعلوماتي. وشمل هذا المفهوم مبادئ من قبيل المشاركة المدنية، وحقوق الإنسان والحريات، وسيادة القانون، والأمن البشري والتنموي؛

(ب) وينص مفهوم السياسة الخارجية الجديد لمنغوليا، الذي استعرضه البرلمان واعتمده في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١، على أن على منغوليا أن تمتنع عن الانضمام إلى التحالفات العسكرية، والسماح باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي ضد أي بلد آخر، والسماح لقوات أو أسلحة أجنبية بالتمركز في أراضيها، بما في ذلك الأسلحة النووية أو أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل؛

(ج) وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بحث كل من مجلس الوزراء المعني بالشؤون الخارجية والتجارة والبرلمان تنفيذ مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، كما وافق على المزيد من التدابير لتعزيز هذا المركز وتوطيده؛

(د) وتواصل منغوليا إيلاء الاهتمام لتنفيذ قانون منغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، الذي اعتمده في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ونظرا لاتساع رقعة أراضي منغوليا وطول حدودها المشتركة مع جارتها أصبحت مراقبة الحدود وإدارتها تطرح مشاكل كبيرة في وقت يزداد فيه الانشغال بالجرائم عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالمواد ذات الصلة بالأسلحة النووية. وقدمت منغوليا مشروع اقتراح بشأن تحسين القدرات الفنية في مجال الرقابة على الصادرات والواردات من المواد النووية والمواد الإشعاعية الأخرى في عام ٢٠٠٧ إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

(هـ) وبموجب مذكرة التفاهم التي وقعتها منغوليا والولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تواصل وزارة الطاقة في الولايات المتحدة توفير المعدات والمواد والتدريب لاستخدامها في مراكز الحدود، وتم تركيب معدات للكشف عن المواد المشعة في ١٣ مركزا حدوديا كما سيتم تركيبها في مركزين إضافيين في عام ٢٠١٢؛

(و) ولتحسين التنسيق في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، استضافت منغوليا حلقة عمل وعملية محاكاة متعلقان بالمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وذلك بالاشتراك مع الولايات المتحدة، في أولانباتار، يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١.

٨ - وواصلت منغوليا تعزيز الوعي فيما يتعلق بأمنها ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية والعمل على تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النووي الأخرى من خلال ما يلي:

(أ) في شباط/فبراير ٢٠١١، شارك المنسق المعني بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية في اجتماع فريق مونتيري الاستراتيجي المعني بعدم الانتشار بشأن الوعود والإمكانات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، نظمت منغوليا مناقشة مائدة مستديرة مع الأكاديمية الدبلوماسية في

فبينما بشأن موضوع "زيادة تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية: التحديات والفرص". ومن المواضيع التي تناولتها المائدة المستديرة تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك إنشاء مناطق جديدة في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا. وأبلغت منغوليا المشاركين في المائدة المستديرة باتصالها بالدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن المسألة وبالضمانات الأمنية غير تلك الواردة في البيان المشترك لعام ٢٠٠٠. وأعرب المشاركون عن دعمهم لجهود منغوليا من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وبالمثل، ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، استضافت الوكالة الدولية للطاقة الذرية منتدى بشأن الخبرات التي يمكن أن تكون ذات صلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقدمت منغوليا نظرة عامة على تجربتها في مجال تعزيز إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في دولة واحدة من ناحيتي المفهوم والممارسة؛

(ب) وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، شاركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة النووية في منغوليا في تنظيم حلقة عمل في أولانباتار بشأن الإطار القانوني للسلامة والأمن والضمانات والمسؤولية المدنية في المجال النووي. ونظرت حلقة العمل في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة والعناصر الأساسية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما نظرت في إمكانية تطوير الإطار القانوني المنغولي من أجل التنفيذ الفعال لأحكام تلك الصكوك؛

(ج) وفي أيار/مايو ٢٠١١، نظمت منغوليا مؤتمرا علميا بشأن موضوع "الواقع الجغرافي السياسي الجديد: رأي العلماء والباحثين"، تم فيه النظر في مسائل تتعلق بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وكيفية تأثير الواقع الجغرافي السياسي المتغير فيها؛

(د) وشاركت منغوليا في الدوريتين التدريبيتين التاليتين اللتين عقدتهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية: '١' دورة تدريبية دولية بشأن النظم الحكومية لحصر المواد النووية ومراقبتها بالنسبة للدول المشاركة في بروتوكولات الكميات الصغيرة، المعقودة في سانتا فيه، نيو مكسيكو، الولايات المتحدة، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ و'٢' دورة تدريبية إقليمية عُقدت في طوكيو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بشأن النظم الحكومية لحصر المواد النووية ومراقبتها بالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأقصى، وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وسلطت كلتا الدوريتين التدريبيتين الأضواء على المركز الخاص لمنغوليا وأكدت أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية والتزامات الضمانات المرتبطة بذلك والالتزامات بعدم الانتشار النووي من أجل الأمن الدولي.

ثالثاً - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي

٩ - يُعرّف مفهوم الأمن القومي لمنغوليا الاستقلال الاقتصادي والتنمية المتوازنة بيئياً بأهمها من المصالح الوطنية الحيوية للبلد. ويحدّد أيضاً أهدافاً مختلفة من أجل كفالة الأمن الاقتصادي، تشمل إنشاء هيكل فعال متعدد الركائز؛ وتنفيذ سياسات استثمارية متوازنة؛ وتدعيم أمن القطاع المالي؛ وتنفيذ سياسات فعالة تتعلق بالطاقة والموارد المعدنية والتجارة الخارجية والتكامل. ويشير المفهوم إلى أن الشرط الأساسي لتحقيق الأمن الاقتصادي للبلد والحفاظ عليه هو تصميم واعتماد نموذج للتنمية المستدامة يضمن الاستقلال الاقتصادي، وهيئة بيئية مواتية لتعزيز الأمن البشري والعيش بسلام. بيد أن اقتصاد منغوليا لا يزال يعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد النفط الخام والسلع الاستهلاكية، بينما تشكل المواد الخام الصادرات الرئيسية للبلد، مما يجعله يتأثر كثيراً بتقلبات سعر الصرف. وعلاوة على ذلك، يؤثر مركز منغوليا باعتبارها دولة غير ساحلية وبعدها الفعلي عن الأسواق العالمية تأثيراً سلبياً على اقتصادها.

١٠ - وقد استثمرت منغوليا في استغلال مواردها الطبيعية الضخمة، مما اجتذب الاستثمارات الأجنبية وأتاح فرصاً كبيرة وطرح تحديات جمة. فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١١، ويُعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار النحاس وزيادة إنتاج الفحم. لكن اعتماد اقتصاد منغوليا على إيرادات التعدين يعرّض البلد لتقلبات أسعار السلع الأساسية. وتواجه منغوليا تحديات مماثلة لما تواجهه الاقتصادات الأخرى التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية، ومن ذلك "لعنة الموارد" أو ما يُسمى "الداء الهولندي". وقد نوقشت تلك القضايا في مؤتمر دولي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أولانباتار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

١١ - وللتخفيف من حدة التحديات المرتبطة بالنمو يلزم اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب الحكومة والأحزاب السياسية وقطاع الأعمال التجارية ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وتحقيقاً لتلك الغاية، أنشئ المنتدى الاقتصادي لمنغوليا، وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة، لتحسين التنمية في منغوليا وتعجيل وتيرتها. وقد عقد المنتدى اجتماعاته أيام ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، و ٢ و ٣ آذار/مارس ٢٠١١، و ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠١٢. ويتسم المنتدى بقيمة كبيرة لإقامة شبكات الأعمال التجارية وتعزيز التعاون والتفاهم بين أكثر من ١٠٠٠ مشارك في اجتماعاته. ففي الآونة الأخيرة، أجرى المنتدى، بالتعاون مع معهد البحوث الاقتصادية، دراسة في عام ٢٠١٢ وأصدر تقريراً عن المخاطر الكبرى التي يواجهها البلد وأوجه ترابطها.

١٢ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عُقد اجتماع مائدة مستديرة عن المخاطر التي تحفّ بالأمّن الاقتصادي لمنغوليا تبادل المشاركون خلالها وجهات النظر حول الأمّن الاقتصادي واتفاء المخاطر الكبرى والحد منها، ومسائل الميزانية والأمن المالي، وقطاع الموارد الطبيعية، والمناخ الاستثماري الراهن وما يتصل بذلك من مخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة البرلمانية الدائمة المعنية بالأمن والسياسة الخارجية اجتماعا لمناقشة القضايا المتعلقة بالأمن الاقتصادي.

١٣ - وعلى مدى العامين الماضيين، اتخذت منغوليا تدابير عملية ملموسة لضمان أمنها الاقتصادي. سعيا إلى إدخال التكنولوجيات المتطورة وإنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة في اقتصاده، اعتمد البلد في عام ٢٠١١، برنامجا لتنمية الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتطورة. وخلال زيارة رسمية قام بها رئيس منغوليا إلى ألمانيا في آذار/مارس ٢٠١٢، أُبرم اتفاق بشأن تنفيذ مشروع بناء مصنع لإنتاج الوقود السائل المستخرج من الفحم.

١٤ - وتلتزم منغوليا التزاما قويا بكفالة الأمن البشري وتعزيز التنمية. فمفهوم الأمن القومي يعرف الأمن البشري بأنه أحد الدعائم الأساسية للأمن القومي لمنغوليا. ويُعرف أساس الأمن البشري بأنه تهيئة بيئة معيشية صحية وآمنة وتأمين البيئة السكنية وضمان الأمن الغذائي والحماية من الجريمة.

١٥ - وقد بات الاتجار بالبشر أحد التحديات الجديدة التي تواجهها منغوليا. فقد سُجّلت أول حالة اتجار في عام ٢٠٠٠. وفي السنوات الأخيرة، ووفقا لما جاء في الدراسات التي أجراها مركز المساواة بين الجنسين، وهو منظمة غير حكومية، فإن عدد ضحايا الاتجار بالبشر يتجاوز ١٣٠ شخصا سنويا. وتتراوح أعمار أكثر من ٥٠ في المائة منهم بين ١٨ و ٢٦ عاما في حين تشكل الفتيات دون سن الثامنة عشرة نسبة ١١ في المائة. وعلى الرغم من التدابير التي أُتخذت في هذا الشأن، بما في ذلك اعتماد برنامج وطني لمكافحة الاتجار بالبشر واستحداث نظام لرصد تنفيذه، لا يزال عدد الحالات في ازدياد.

١٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، نظر مجلس الأمن القومي المنغولي في قضية الاتجار بالبشر. وتعزز منغوليا اتخاذ تدابير قانونية وإدارية وغيرها من التدابير الضرورية لمكافحة هذه الظاهرة، والقيام، في إطار شراكة مع المنظمات غير الحكومية، بتوعية العامة بالاتجار بالبشر. وتكتسي المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية والبلدان الأخرى والتعاون معها أهمية خاصة في ذلك الصدد.

١٧ - ولا يزال الأمن الغذائي يمثل قضية هامة في منغوليا، ليس بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ العالمي وتدهور البيئة فحسب، بل أيضا بسبب التحديات الوطنية المحددة التي تواجهها.

فوتيرة التصحر مثلاً آخذة في التسارع إذ باتت الصحاري تغطي الآن ٧٢ في المائة تقريباً من مساحة أراضي البلد. وتعتمد منغوليا اعتماداً كبيراً على استيراد السلع الاستهلاكية الرئيسية (تستورد أكثر من ٧٠ في المائة منها). ولذلك، تولي منغوليا أهمية ذات أولوية لكفالة الأمن الغذائي وسلامة الأغذية من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة. وفي عام ٢٠١١، وبدعم ومساعدة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قامت منغوليا بوضع واعتماد برنامج وطني بشأن الأمن الغذائي. ويُنفذ حالياً على الصعيدين الوطني والإقليمي أكثر من ٢٠ برنامجاً ومشروعاً بهدف تعزيز الإمدادات الغذائية وكفالة الأمن الغذائي وسلامة الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ ١٦ مشروعاً بدعم من منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية والبلدان المانحة.

١٨ - وقد نوقشت القضايا المتعلقة بإنتاج الأغذية وتوفيرها وكفالة أمنها في منتدى وطني بشأن الأمن الغذائي في منغوليا عُقد في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١. وشارك ممثلون عن جميع الجهات صاحبة المصلحة، من بينها مؤسسات البحث، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في ذلك المنتدى، الذي قدم توصيات إلى الحكومة.

١٩ - وتشكّل حماية الأمن البيئي وتعزيزه ركناً هاماً آخر من أركان أمن منغوليا القومي. فمفهوم الأمن القومي ينص على أن الحفاظ على توازن بيئي وحماية الموارد المائية والتخفيف من آثار تغير المناخ وتدهور الأراضي ومنع الضرر الناجم عن عدد من القضايا البيولوجية بطرق من بينها على سبيل المثال الحد من مخاطر التلوث البيئي والكوارث والشدائد الطبيعية، كلها شروط أساسية لكفالة صحة الكائنات البشرية وأمنها وللحفاظ على البيئة الطبيعية.

٢٠ - وتواجه منغوليا العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق أهدافها الإنمائية. وتقترب هذه التحديات بمشاكل بيئية من قبيل تغير المناخ والتصحر وتدهور المراعي والكوارث الطبيعية والجفاف واستنزاف الموارد المائية والحرجية وتلوث الهواء والتربة وأزمة "زود"، وهي ظاهرة طبيعية تتمثل في هبوب موجة جفاف صيفية تؤدي إلى نقص إنتاج علف الماشية، يليها موسم شتاء قاسٍ للغاية. وتؤثر هذه القضايا سلباً على سبل معيشة الرعاة الرحل وعموم المنغوليين وعلى صحتهم وسلامتهم. ويتسبب ارتفاع مستويات الاستهلاك والنمو الاقتصادي والتطور المتسارع لقطاع التعدين في مضاعفة حدة الضغوط على الطبيعة والبيئة. فلا بد من انتهاج سياسات سليمة وبذل جهود مشتركة للتغلب على تلك التحديات.

٢١ - وعلى مدى العامين الماضيين، واصلت منغوليا بذل جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات التي يطرحها الأمن البيئي وذلك عن طريق إنشاء إطارها القانوني وتوسيع نطاقه

وتنظيم اجتماعات ومناقشات الموائد المستديرة وتنفيذ برامج ومشاريع وطنية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن المنظمات الدولية والبلدان المانحة الأخرى وبالتعاون معها. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، اعتمد برلمان منغوليا قانونا بشأن الحد من تلوث الهواء في العاصمة. وإقرار البرلمان مجموعة من القوانين المتعلقة بحماية البيئة في دورته المعقودة في ربيع عام ٢٠١٢، وصلت نسبة الأراضي المشمولة بالحماية الخاصة للدولة إلى ١٧ في المائة.

٢٢ - وقد نُفذ في منغوليا حاليا أكثر من ٢٥ برنامجا وطنيا بشأن قضايا ذات صلة بالطبيعة والبيئة. وفي عام ٢٠١٠، شرع البلد في تنفيذ برامج وطنية في مجالي حماية الموارد المائية ومكافحة التصحر؛ وفي عام ٢٠١١، أقر البرلمان برنامجا وطنيا بشأن تغير المناخ.

٢٣ - واستعدت منغوليا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) بأن كلّفت فريقا من الخبراء الوطنيين بمهمة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لمنغوليا. واستعرض الفريق الإنجازات التي تحققت والثغرات المتبقية والتحديات القائمة والفرص المتاحة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وفي يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، استضافت منغوليا، في إطار التحضير لمؤتمر ريو+٢٠، الاجتماع الآسيوي الأوروبي الرابع لوزراء البيئة بشأن الإدارة المستدامة للموارد المائية والحرارية.

٢٤ - وتشكل حماية المصالح الوطنية في ميدان المعلومات وضمان سلامة المعلومات وسريتها وتوافرها للدولة والمواطنين وهيئات القطاع الخاص، الأساس اللازم لكفالة أمن المعلومات. وقد اعتمد البرنامج الوطني لضمان أمن المعلومات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتمثل الأهداف الأربعة الرئيسية للبرنامج في تهيئة بيئة قانونية لضمان أمن المعلومات؛ والحد من قابلية تعرض أمن المعلومات للخطر وإنشاء نظام من التدابير المضادة؛ وبناء ثقافة استعمال خدمات المعلومات والاتصالات وتحسين معارف المواطنين وتثقيفهم بها، وتنمية الموارد البشرية، وتهيئة الظروف المؤاتية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ واستحداث نظام لأمن المعلومات على مستوى الدولة.

٢٥ - وسعيا إلى مواصلة تعزيز تنفيذ البرنامج المذكور، عُقد في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ مؤتمر بشأن المسائل النظرية والعملية لأمن المعلومات. وخلال ذلك المؤتمر، اعتمد المشاركون توصيات بشأن التدابير التي يتعين أن تتخذها الدولة وهيئات الحكومية وهيئات المعلومات والاتصالات وجميع المنظمات المعنية الأخرى في القطاعين العام والخاص. وجرى التشديد على تيسير عملية تهيئة البيئة القانونية الضرورية لكفالة حقوق المواطنين في الحصول على

المعلومات، وأمن المعلومات والاتصالات. وتجري حالياً صياغة مشروع قانون بشأن أمن الفضاء الإلكتروني.

٢٦ - منذ التقرير السابق، واصلت منغوليا تعاونها مع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ومع المنظمات الدولية الأخرى بهدف معالجة مواطن الضعف في المجالين الاقتصادي والإيكولوجي ومجال الأمن البشري، مستندة في ذلك إلى جملة أمور منها الاستنتاجات والتوصيات التي وردت في دراستين أُجريتاً في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا. وقد أدرجت الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هاتين الدراستين في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترتين ٢٠٠٧-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٦ وفي الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢١.

٢٧ - وتضمن أيضاً تقرير التنمية البشرية الخامس بشأن منغوليا المعنون من الضعف إلى الاستدامة: البيئة والتنمية البشرية، الذي أعد في عام ٢٠١١ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويدية للتنمية الدولية توصيات مهمة في مجال السياسات. وأبرز رئيس وزراء منغوليا في تصدير التقرير أن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير التنمية البشرية ذات قيمة عظيمة بالنسبة للبلاد إذ أنها تبرز الطريقة التي يمكن أن تعزز بها منغوليا تقدمها وإنجازاتها في مجال التنمية البشرية وسُبل المضي قدماً فيهما، ولا سيما وأنها دخلت في المسار الجديد للتنمية الدينامية القائمة على الموارد.

٢٨ - وتكفل بالنجاح تنفيذ عشرات المشاريع الداعمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٥/٧٠ بدعم وتعاون من مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبلدان المانحة الأخرى. ومن تلك المشاريع، مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة لكسمبرغ في مجال تعزيز نظام التخفيف من حدة الكوارث وإدارتها في منغوليا؛ ومشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال تعزيز الحوكمة البيئية في منغوليا؛ ومشروع مشترك بين هولندا والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإدارة المستدامة للأراضي من أجل مكافحة التصحر في منغوليا؛ وبرنامجان مشتركان بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال المياه والصرف الصحي وفي مجال الخدمات المجتمعية الشاملة بهدف تحسين الأمن البشري لسكان المناطق الريفية المحرومين.

٢٩ - وبدعم من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبالتعاون معه، اعتمدت الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر

٢٠١٠ اتفاقاً متعدد الأطراف لإنشاء مجمع دولي للفكر يعنى بالبلدان النامية غير الساحلية في أولانباتار.

٣٠ - وتستضيف منغوليا أربع محطات تابعة لشبكة النظام الدولي للرصد (محطة لرصد الاهتزازات الأرضية من طراز PS25، ومحطة لرصد النيوترونات المشعة من طراز RN 45، ومحطة للرصد دون الصوتي من طراز IS34، ومحطة للكشف عن الغازات الخاملة من طراز SPALAX). وتعود هذه المحطات بفوائد علمية ومدنية على البلاد، علاوة على المهمة الرئيسية المنوطة بها المتعلقة بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وتسهم المعدات الفائقة التطور التي جهزت بها المحطات إسهاماً كبيراً في البحوث التي تجرى في منغوليا في مجالي الفيزياء الأرضية وعلم الزلازل وفي البحوث في مجالات أخرى ذات صلة.

٣١ - واحتفلت منغوليا في عام ٢٠١١ بالذكرى السنوية الخمسين لانضمامها إلى الأمم المتحدة. وقد أصبحت واحدة من الدول الأعضاء الأكثر نشاطاً، تقوم بدور متزايد الأهمية في مجالي الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام، وفي معالجة التحديات العالمية مثل تغير المناخ واحتياجات البلدان النامية غير الساحلية. وأضحت منغوليا، بنجاحها العام في الانتقال إلى الديمقراطية واقتصاد السوق، نموذجاً يحتذى به لكثير من البلدان النامية. وتولت منغوليا رئاسة مجتمع الديمقراطيات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٣٢ - وواصلت الأمم المتحدة دعمها لبناء القدرات الانتخابية في البلاد. فمنذ عام ٢٠٠٨، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة لبناء قدرات لجنة الانتخابات العامة في منغوليا، مع التركيز على تشجيع المشاركة السياسية للمرأة، وتعزيز القدرات المهنية للجنة وتيسير إصلاح قانون الانتخابات ومنع نشوب النزاعات.

٣٣ - وفي الفترة من ٣ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، بعثة لتقييم الاحتياجات إلى منغوليا. وكان الهدف منها هو استعراض التقدم المحرز في تنفيذ مشروع الدعم الانتخابي القائم وتقييم الاحتياجات ومدى جدوى واستصواب المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ولقيت البعثة حماساً وتأييداً واسعاً لاستمرار المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة والزيادة فيها. ووفقاً لتوصيات بعثة تقييم الاحتياجات، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع حكومة منغوليا، مشروعاً لدعم إدارة الانتخابات، من أجل تعزيز قدرات لجنة الانتخابات العامة ومصداقية العملية الانتخابية استعداداً للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢.

٣٤ - وقدمت الأمم المتحدة دعماً كبيراً إلى شعب وحكومة منغوليا في مجال الاستجابة للكوارث الطبيعية، ولا سيما خلال أزمة "زود" التي بدأت في

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والتي ما زالت آثارها تفرض تحديات على مجتمعات الرعاة. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، هلك ٨,١ ملايين رأس ماشية، وخسر ٤٣ ٥٥٥ شخصاً ماشيتهم بأكملها، مما أسفر عن مخاطر حمة تهدد بقاء الفئات السكانية الضعيفة وأمنها الاقتصادي، لأنها تعتمد في معيشتها على الماشية في المقام الأول. وتآثر أكثر من ٢٨ في المائة من السكان، أي ما يعادل ٧٦٩ ١٠٠ نسمة تقريباً أو ٢١٧ ١٥٠ أسرة بظاهرة "زود".

٣٥ - وسعيًا للتخفيف من أثر هذه الظاهرة على البشر، وفرت وكالات الأمم المتحدة العاملة في منغوليا، ومنها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مواد وخدمات غوثية، كالغذاء، والتغذية، والتعليم، واللوازم الطبية. وعلاوة على ذلك، منح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مبلغ ٣,٧ ملايين دولار لتلك الوكالات من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وذلك بغية تلبية الاحتياجات الفورية والملحة للغاية.

٣٦ - وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠، قدّم كل من فريق الأمم المتحدة القطري في منغوليا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المساعدة إلى حكومة منغوليا لإطلاق نداء "زود" يشمل تقديم الخدمات في مجالات الصحة، والبقاء، والغذاء، والمياه والصرف الصحي، والتغذية؛ والتعليم؛ والزراعة؛ والإنعاش المبكر. واستخدم النداء كوثيقة استراتيجية رئيسية على صعيدي التخطيط والتنسيق لتيسر تعبئة الموارد من أجل بلوغ الهدف الإجمالي البالغ ١٨ مليون دولار. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٠، لم يتجاوز معدل الاستجابة للنداء ٧,٦ في المائة من ذلك الهدف، مما خلف ثغرة في التمويل قدرها ١٦,٨ مليون دولار. وتنفذ منغوليا أيضاً التوصيات الصادرة عن بعثة تقييم التأهب لعام ٢٠٠٤، التي أنشأها فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق من أجل زيادة مستوى التأهب للاستجابة للكوارث في المستقبل.

٣٧ - وسيعقد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بناءً على التوصيات التي قدمها مكتبه الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في شباط/فبراير ٢٠١٠، حلقة عمل وعملية تخطيط أولي للطوارئ بهدف تقديم المساعدة في التعريف بالنهج العنقودي وتصميمه وتنفيذه على المستوى المحلي في منغوليا. ويعكف المكتب الإقليمي أيضاً على وضع تصور لعملية خاصة بالدروس المستفادة من أجل جمع التجارب القيّمة وأفضل الممارسات القائمة على الاستجابة لظاهرة "زود" الحالية والسابقة، وكفالة درجة أعلى من التأهب قبل حلول موسم الشتاء المقبل.

٣٨ - ويرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه من المهم معالجة الأسباب الجذرية لظاهرة "زود" تجنباً لتكرار الأزمات ذات الصلة في المستقبل. وبرز توافق عام في الآراء على أن آثار هذه الظاهرة تمثل أساساً تحدياً إنمائياً، وأن استخدام الصكوك الإنسانية كحل في الأمد القصير

هو دون المستوى الأمثل، وربما يؤدي إلى نتائج عكسية. وينبغي مواصلة دراسة العوامل التالية سعياً إلى وضع العنصر الذي هو من صنع الإنسان، في هذه الحالة، في صلب التحليل:

- (أ) عدم توفر إدارة مستدامة للمراعي؛
- (ب) عدم كفاية عدد وإدارة نقاط المياه والآبار في المراعي؛
- (ج) عدم كفاية الإمدادات والمخزونات من غذاء الحيوانات، بما في ذلك التبن والعلف؛
- (د) عدم توفر الحماية للحيوانات في فصل الشتاء؛
- (هـ) الأعداد الكبيرة من الحيوانات.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة ماسة لتكثيف الدعم المقدم إلى منغوليا في إطار تعبئة المساعدة الإنمائية التي تتناول الأسباب الإيكولوجية والاقتصادية لظاهرة "زود". وفي هذا الخصوص، تعمل الأمم المتحدة على نحو وثيق مع حكومة منغوليا، ولا سيما في تطبيق مفهوم الأمن البشري. واستناداً إلى نهج الأمن البشري، نفذ صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري ستة مشاريع في منغوليا، وأنفق ما مجموعه ٨,٥٣ ملايين دولار، وشملت المشاريع مسائل مثل الرعاية الصحية الأولية والتعليم والمساعدة في كسب الرزق والبيئة. ويهدف أحدث هذه المشاريع، الذي يركز على تعزيز المساواة الاجتماعية في مناطق غوبي بجنوب منغوليا من خلال تعزيز الأمن البشري بالنهج المتكاملة والنهج الوقائية، والذي خُصص له مبلغ ٢,٧٨ مليون دولار، يهدف إلى التخفيف من أوجه عدم المساواة الاجتماعية المتصلة بالفقر الشديد وتغير المناخ، من أجل تعزيز الأمن البشري باستخدام تدابير متكاملة ومتعددة القطاعات ووقائية.

٤٠ - وينفذ البرنامج القطري لمنغوليا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، والذي تمت الموافقة عليه في عام ٢٠١١، بالتنسيق مع ثلاثة مجالات مواضيعية مبنية على أساس الأولويات الوطنية، هي: (أ) الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) الحكم الديمقراطي؛ (ج) البيئة والتنمية المستدامة.

٤١ - ومن خلال البرنامج القطري لمنغوليا الذي ينفذه البرنامج الإنمائي، تدعم منغوليا تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٦٥ عن طريق التركيز على التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والتأهب للكوارث.

٤٢ - ومن أجل تعزيز النمو الشامل وبناء القدرة على الصمود، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منغوليا في تعزيز الأمن الاقتصادي على الصعيدين الوطني والمجتمعي. وتشمل

تدخلاته، التي تهدف إلى دعم قدرة الحكومة على معالجة أوجه التفاوت والضعف والفقر المستمر من خلال رسم السياسات القائمة على الأدلة والتخطيط والرصد، ما يلي:

(أ) ولّد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعيا على نطاق واسع بالأهداف الإنمائية للألفية ومفهوم التنمية البشرية بين واضعي السياسات وفي أوساط المجتمع المدني، وأدجت هذه الأهداف في السياسات والخطط الوطنية. ويركز دعم البرنامج على تنمية القدرات الوطنية على صياغة وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق الهدف ١. ويدعم البرنامج أيضا الحكومة من خلال رسم خريطة الفقر وتعزيز القدرات على تحليل البيانات ووضع نموذج متكامل للاقتصاد الكلي بغية تحسين قدرة الحكومة على وضع السياسات القائمة على الأدلة؛

(ب) سيدعم البرنامج أيضا جهود الحكومة الرامية إلى تحسين المواءمة بين تخطيط الميزانية (السنوي) القصير الأجل والأهداف الإنمائية في الأجلين المتوسط والطويل، من خلال وضع مبادئ توجيهية للتخطيط وتعزيز إطار الرصد والتقييم. وبدعم من البرنامج بدأ بالفعل الأخذ بمفاهيم ابتكارية في البلاد مثل خطط التأمين المتناهي الصغر وضمان القروض التي تسهم في تقوية آليات الحماية الاجتماعية؛

(ج) استفادت الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء، بشكل مباشر من دعم البرنامج لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى مستوى المجتمع المحلي، يدعم البرنامج توسيع فرص العمل لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في المناطق الريفية والحضرية؛

(د) سيواصل البرنامج أيضا دعم منغوليا في مبادراتها في مجال التعاون العالمي والإقليمي، مثل إنشاء مجمع الفكر المعني بالبلدان النامية غير الساحلية ومبادرة منطقة نهر تومين الكبرى؛

(هـ) وفي مجال الصناعات الاستخراجية، اشترك البرنامج وحكومة منغوليا في تنظيم مؤتمر دولي بشأن إدارة الصناعات الاستخراجية لفرض التنمية البشرية في عام ٢٠١١. وشارك ممثلون عن الحكومات الوطنية والمجتمع المدني وشركات القطاع الخاص والجهات المانحة الثنائية والمنظمات الدولية في سلسلة من المناقشات تناولت العديد من القضايا الإدارية الجوهرية التي تواجهها البلدان الغنية بالموارد، بما في ذلك سياسات الإنفاق والاستثمار، وأنظمة إدارة الإيرادات، ومنع نشوب النزاعات، وترتيبات الحوكمة، والآثار البيئية وإدارة "الداء الهولندي".

٤٣ - ومن أجل الحفاظ على التوازن البيئي والتنمية المستدامة المديدة، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى منغوليا في طائفة من البرامج البيئية، على النحو التالي:

(أ) دعم البرنامج الإنمائي تنمية القدرات الوطنية والمحلية لغرض الاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه والغابات؛ والإدارة البيئية؛ والحصول على الخدمات البيئية ذات الأولوية وتنسيق السياسات؛ ورصد السياسات والتشريعات النازمة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية. وسيواصل البرنامج الإنمائي أيضا، تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية من أجل تيسير دورها المتزايد في مجال الإدارة البيئية، وخصوصا في المناطق الريفية؛

(ب) أدخلت منغوليا تعديلات على عدة قوانين بيئية، بدعم من البرنامج الإنمائي. وسيولي البرنامج، في إطار مواصلة دعمه، اهتماما خاصا لرصد الامتثال للتشريعات البيئية؛

(ج) يقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضا على مستوى تخطيط المناظر الطبيعية لضمان الإدارة المستدامة للأراضي الرعوية ولموارد المياه والغابات، والحفاظ على التنوع البيولوجي؛

(د) في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، سيقدم البرنامج الإنمائي الدعم للحكومة في تنفيذ برامج عمل وطنية لمواجهة تغير المناخ ومكافحة التصحر، واتخاذ إجراءات تخفيف مناسبة وطنيا، وتنمية قدرات الهيئة التنسيقية الوليدة المعنية بتغير المناخ. وسيدعم البرنامج أيضا تعزيز المنهجيات القائمة لتحسين دقة الجرد الوطني لغازات الدفيئة. وسيعطي البرنامج في عمله الأولوية لتطبيق تدابير التكيف السلمة الكفيلة بالحفاظ على وظائف النظام الإيكولوجي والحد من أوجه ضعف المجتمعات المحلية، بما في ذلك حماية الثروة الحرجية والإدارة المستدامة لها الذي يمكن أن يسفر عن دروس هامة عالميا نظراً إلى المساحة الشاسعة التي تحتلها الغابات الشمالية في منغوليا؛

(هـ) من أجل حفظ التنوع البيولوجي، سيقدم البرنامج الإنمائي الدعم للحكومة في إنشاء فئة جديدة من المناطق المحمية ذات موارد مُدارة، إلى جانب خيارات تمويل الاكتفاء الذاتي لهذه المناطق؛

(و) يواصل البرنامج دعم كفاءة استخدام الطاقة في قطاع البناء، كإجراء طويل الأجل لخفض نسبة تلوث الهواء والحد من الانبعاثات. ولدعم حفظ الطاقة وتحسين تكنولوجيات المياه والمرافق الصحية، قدّم البرنامج الدعم لتحديث نظام قوانين البناء وقواعده ومعايره؛

(ز) إضافة إلى ذلك، يقوم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بدعم قدرات الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة لها من أجل توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي المحسنة.

٤٤ - وقدم البرنامج الإنمائي خلال فترة من الزمن، الدعم لحكومة منغوليا في مجال إدارة مخاطر الكوارث، لارتباط ذلك مباشرة بالتخطيط الأمني الوطني، على النحو التالي:

(أ) تركّز أساسا الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في مجال إدارة مخاطر الكوارث على تحسين القدرات الوطنية في مجال مواجهة الطوارئ، وصياغة برنامج وطني للوقاية من الكوارث ووضع استراتيجية وطنية لإدارة الأخطار المناخية؛

(ب) سيواصل البرنامج دعم تنسيق الهياكل المحلية والوطنية والدولية من أجل التأهب للكوارث ومواجهتها، باتباع نهج متميزة لمواجهة الكوارث والأخطار في المناطق الحضرية والريفية، ودراسة الدور الذي يمكن أن يقوم به المتطوعون في مجال التأهب للكوارث ومواجهتها؛

(ج) يواصل البرنامج أيضا العمل مع المجتمعات الرعوية على تعزيز الحد من مخاطر الكوارث؛ وإدارة الأراضي والمياه والغابات؛ وحفظ التنوع البيولوجي على الصعيد المحلي.

٤٥ - ويواصل البرنامج العمل مع شركائه المنغوليين لتعزيز التوازن البيئي من خلال وضع سياسات بيئية سليمة وإدارة تغير المناخ على الصعيد القطري. ودعما لجدول أعمال "توحيد الأداء"، أعدّ البرنامج إطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمنغوليا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وفي عام ٢٠١٠ وقّع اتفاق مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تعزيز الإدارة البيئية في منغوليا مع وزارة الطبيعة والبيئة والسياحة. ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا خطة إدارة المرحلة النهائية للتخلص التدريجي من مركبات الكلوروفلوروكربون، التي تكللت بالنجاح والتي تكفل امتثال البلد لبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون. ويقوم البرنامج بتقديم الدعم لتنفيذ خطة إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكلوروفلوروكربون، بالتعاون مع حكومة اليابان؛ وأقرت الخطة في نيسان/أبريل من عام ٢٠١١، وهي ستساعد البلد في تحقيق الامتثال لأهداف مكافحة مركبات الكلوروفلوروكربون، المحددة للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٣ و ٢٠٢٠.

٤٦ - ويوفر برنامج البيئة حاليا أيضا التمويل السنوي في إطار مشروع تنمية القدرات المؤسسية لدعم الهيئة الوطنية للأوزون من أجل التنسيق اليومي لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وفي عام ٢٠١١، وبدعم تقني ومالي من البرنامج، أنجزت هيئة إدارة المياه في منغوليا، وهي وكالة خاصة تابعة لوزارة الطبيعة والبيئة والسياحة، تقييما متكاملًا لمواطن الضعف الحضرية

المرتبطة بتغير المناخ في مجال المياه في منغوليا، ووضعت خيارات للسياسات في أولانباتار والمراكز الحضرية الأخرى من أجل إدماج تدابير التكيف في خطط إدارة كل من العرض والطلب المتعلقة بإمدادات المياه. وعمل البرنامج أيضا على تعزيز موازنة الإطار التشريعي البيئي لمنغوليا، وتعميم المنظور البيئي، ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد لفائدة المنظمات البيئية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في البلد.

٤٧ - وتشمل أنشطة برنامج البيئة الأخرى العمل مع الحكومة المنغولية للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية دعما لمشاريع مثل المشاريع المتعلقة بتعزيز مرونة النظم البيئية الرعوية وسبل معيشة الرعاة البدو، واستخدام ترتيب تمويل واحد للأمم المتحدة التابع للبرنامج من أجل دعم وزارة الطبيعة والبيئة والسياحة المنغولية في وضع استراتيجية وطنية بشأن الاقتصاد الأخضر. ويشمل التخطيط الإضافي لعام ٢٠١٢ تنظيم دورات تدريبية على التكيف مع تغير المناخ في شمال شرق آسيا فيما يخص تكنولوجيات التكيف مع تغير المناخ.

٤٨ - ومنغوليا، بوصفها بلداً نامياً غير ساحلي، احتياجات ومشاكل محددة ناجمة عن موقعها الجغرافي غير الملائم، بما في ذلك انعدام السواحل البحرية، والبعد والعزلة عن الأسواق الدولية الرئيسية، وارتفاع تكاليف النقل.

٤٩ - وفي إطار إعلان ألماني وبرنامج عمل ألماني، واصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تقديم دعمه للبلدان النامية غير الساحلية، ومنها منغوليا، بغية التوعية وتعبئة الدعم والموارد الدولية من أجل التنفيذ الفعلي لبرنامج عمل ألماني.

٥٠ - وقدم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الدعم الفني إلى مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، بمبادرة من منغوليا، في وضع اتفاق حكومي دولي بشأن إنشاء مجمع تفكير دولي يعنى بالبلدان النامية غير الساحلية، سيكون مقره في أولانباتار بمنغوليا. وسيشكل المجمع مركز امتياز في مجال البحوث ذات الجودة العالية وتقديم المشورة بشأن السياسات، وسيسهم في زيادة تعزيز القدرات التحليلية للبلدان النامية غير الساحلية وسيعمل على تسخير كامل إمكانات التجارة كمحرك للنمو والتنمية الاقتصاديين المطردين. واعتمدت الدول الأعضاء الاتفاق المتعدد الأطراف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ووافق الأمين العام على أن يودع الاتفاق لديه. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ عدد البلدان التي تمكنت من التوقيع على الاتفاق سبعة بلدان. ووجهت الدعوة إلى البلدان الأعضاء إلى إيداع صكوك الانضمام لكي تصبح أطرافاً في الاتفاق. ويعمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية،

بالاشتراك مع حكومة منغوليا، مع المنظمات الدولية، بما فيها البرنامج الإنمائي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، والبلدان المانحة ومراكز الامتياز الدولية الرائدة في النهوض بتنفيذ مجمع التفكير.

٥١ - ويواصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً تعبئة الدعم الدولي وتنسيقه، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، من خلال آلياتها التنسيقية، والمنظمات الدولية الأخرى، بهدف تعزيز قدرة منغوليا في المجالات الرئيسية للتجارة وصياغة سياسات النقل العابر، ومفاوضات التجارة والنقل العابر، وتيسير التجارة والنقل عن طريق تعزيز الحوار والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والحوار والتعاون الإقليميين ودون الإقليميين وتبادل المعرفة.

٥٢ - ويساهم برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة لمنغوليا. ووكالة الطاقة الذرية عضو في فريق الأمم المتحدة القطري الذي يتعاون مع حكومة منغوليا. وتُرد بوجه خاص التوجهات والنتائج الاستراتيجية المتوقعة من هذا التعاون للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وترد مساهمات الوكالة تحديداً في الأولوية الاستراتيجية الثالثة: "البيئة وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث" في إطار الناتج ٨، "الحد من المخاطر والعواقب المترتبة على الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية".

٥٣ - وبدعم من برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قامت منغوليا بإعداد واعتماد خطة عمل عامة للوقاية من السرطان ومكافحته للفترة ٢٠١١-٢٠٢١ وخطة استراتيجية لتطوير العلاج الإشعاعي للفترة ٢٠١١-٢٠٢١، وتنص كليهما على توسيع المركز الوطني للسرطان، في أولانباتار. وفي عام ٢٠١٠، احتلت منغوليا الموقع الإرشادي النموذجي الثامن في إطار برنامج العمل من أجل معالجة السرطان التابع لوكالة الطاقة الذرية.

رابعاً - خاتمة

٥٤ - كما هو مبين في هذا التقرير، لا يزال مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية يتعزز ويكتسب طابعاً مؤسسياً بعدما حظي باعتراف واسع. وقد أحرزت منغوليا تقدماً نحو إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها وقامت بإجراء مفاوضات مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية من أجل إبرام صك قانوني.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، قدّمت مختلف الإدارات والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة المساعدة إلى منغوليا في مواجهة الآثار الإنمائية والبيئية والاقتصادية والإنسانية

والعواقب المترتبة على الأمن البشري جراء ظاهرة "زود" التي حدثت منذ عهد قريب، وللتخفيف من آثار الظواهر المناخية القاسية.

٥٦ - ويأمل الأمين العام في أن تسهم المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة أكثر في تعزيز وضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وفي مساعدة البلد على التصدي بفعالية للأزمة البيئية الراهنة وتحقيق التنمية المستدامة والنمو المتوازن، فضلاً عن تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.